Demographic factors affecting food security in rural Lattakia Governorate

Dr. Muhsen Jahjah*
Dr. Hayan Sulaiman**
Fuad Ali***

(Received 6 / 1 / 2025. Accepted 23 / 4 /2025)

□ ABSTRACT □

The research was conducted based on the preliminary data of a random sample of 384 rural households in Lattakia, after designing a questionnaire for the purpose of the research. The data was collected between (September 1 and November 15, 2023). The multiple linear regression model was used to study the impact of demographic factors on food security for households in the rural of Lattakia Governorate, and to identify the most influential of these factors, in addition to providing an estimated view of the conditions of household food security by using the food expenditure share index used by WFP

The results showed that the majority of rural households suffer from economic vulnerability, as their share of food spending exceeded 65% of their total spending. The percentage of food-secure households was estimated at about (42.6%), compared to (57.4%) for households suffering from food insecurity. The impact of gender of the head of household was positive and significant, compared to the negative and significant impact of each of household size, marital status of the head of household, and the number of those enrolled in education, on family food security. The research recommended taking these variables into consideration when developing demographic and population policies, which would positively reflect on the food security of rural society.

Keywords: Food security, demographic factors, household, food expenditure share.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Professor, Faculty of Agricultural Engineering, Lattakia University, Lattakia Syria.**
** **Associate Professor, , Faculty of Agricultural Engineering, Lattakia University, Lattakia Syria**
*** **Ph.D. student, , Faculty of Agricultural Engineering, Lattakia University, Lattakia Syria.**
fuad1974@gmail.com

العوامل الديموغرافية المؤثرة على الأمن الغذائي للأسر المعيشية في ريف اللاذقية

د. محسن جحجاح*

د. حيّان سليمان**

فؤاد علي ***

(تاريخ الإيداع 6 / 1 / 2025. قبل للنشر في 23 / 4 / 2025)

ملخّص

وذلك بعد تصميم استمارة استبيان لغرض البحث، تم جمع البيانات ما بين (1 أيلول و 15 تشرين الثاني من العام 2023). تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة تأثير العوامل الديموغرافية على الأمن الغذائي للأسر المعيشية في ريف محافظة اللاذقية، وتبيان أكثر هذه العوامل تأثيراً، إضافة لتقديم صورة تقديرية لأوضاع الأمن الغذائي الأسري، من خلال استخدام مؤشر حصة الإنفاق على الغذاء المستخدم من قبل البرنامج العالمي للغذاء.

بيّنت النتائج أن غالبية الأسر الريفية تعاني الهشاشة الاقتصادية، حيث تجاوزت حصة إنفاقها على الغذاء 65 % من جملة إنفاقها، كما قُدّرت نسبة الأسر الآمنة غذائياً بنحو (42.6 %)، مقابل (57.4 %) للأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، وتبين التأثير الإيجابي المعنوي لجنس رب الأسرة، مقابل التأثير السلبي المعنوي لكل من حجم الأسرة، والحالة الزواجية لرب الأسرة، وعدد الملتحقين بالتعليم، على الأمن الغذائي الأسري.

وأوصى البحث بأخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار عند وضع السياسات الديموغرافية، والسكانية، بما يعزّز احتمالات الأمن الغذائي للمجتمع الريفي.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي، العوامل الديموغرافية، الأسرة المعيشية، الإنفاق على الغذاء.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ ، كلية الهندسة الزراعية، جامعة اللاذقية ،اللاذقية، سوريا.

** أستاذ مساعد، كلية الهندسة الزراعية، جامعة اللاذقية ،اللاذقية، سوريا..

*** طالب دكتوراه، كلية الهندسة الزراعية، جامعة اللاذقية ،اللاذقية، سوريا.fuad1974@gmail.com

مقدمة:

بات الأمن الغذائي هاجساً عالمياً، يشغل معظم الأمم، والمنظمات الدولية، في زمن تعددت فيه التهديدات، والأزمات، ولكونه جزءاً، لا يتجزأ من مفهوم الأمن الشامل لأي بلد.

وفي المنطقة العربية، ومع النمو السكاني، والعمراني، إضافة للتقلبات المناخية الحادة، والتراجع في إنتاج الأغذية، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك، ويبدو أنها ماضية في الاتساع، في حين يتزايد الاعتماد على الاستيراد لتأمين الاحتياجات، مما يعرّض بلدان المنطقة لارتفاعات حادة في أسعار الغذاء.

كما أن النزاعات، والحروب، الممتدة في أكثر من ساحة (غزة، لبنان، سورية، اليمن، السودان، أوكرانيا)،والتداعيات الخطيرة التي خلّفتها على المستوى الأمني، والاجتماعي، والاقتصادي، وضعت الأمن الغذائي للعديد

من البلدان في دائرة الخطر الشديد، حيث لحقت أضرار كبيرة بقطاع الزراعة في سورية، وصلت إلى نحو 16 مليار دولار ما بين عامي 2011–2016 فقط، و تراجع إنتاج القمح للموسم 2017–2018 بمقدار 1.2 مليون طن، في حين أن حاجة الاستهلاك المحلي هي بحدود 3.4 مليون طن، وقدّرت خسائر الثروة الحيوانية بنحو نصف الأعداد المسجلة ما قبل 2011، ونتيجة ذلك افتقر نحو 6.5 مليون شخص للأمن الغذائي في سورية، وخصص نحو 40 % من السوريين أكثر من 65 % من إنفاقهم على الغذاء، وباعتبار أن ما بين 83–89 % من السكان يعيشون تحت خط الفقر، أصبح الفقر والأمن الغذائي متلازمين[5].

لقد بقيت السياسة السكانية في سورية غائبة لعقود، وزادت سنوات الحرب من وطأة الحاجة إلى تبني سياسة سكانية جديدة، ذات طابع اجتماعي واقتصادي، توازن بين المناطق والمحافظات، وتنصف الفئات الاجتماعية المهمشة، والنساء، وتستهدف مسائل التشغيل، والتعليم، والصحة، وتنظيم الأسر، وغير ذلك بما يحفظ التوازن بين النمو الديموغرافي، والنمو الاقتصادي [7].

وبرغم انتظام المسوح السنوية لحالة الأمن الغذائي، التي ينفذها المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي WFP، والتي لم تتوقف طيلة سنوات الأزمة، على المستوى الوطني، وكذلك على مستوى المحافظات، غير أن المكتب يمتنع عن نشر نتائج هذه البحوث، مما يحجب عن الباحثين في هذا المجال كمّاً مهماً، وضرورياً من البيانات، ويترك الباب مفتوحاً لتقديرات، وأرقام المنظمات الدولية، وغيرها من الجهات.

ووفقاً لآخر مسح حول دخل ونفقات الأسرة للعام 2010، الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء في سورية، بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة السورية في الريف نحو 27336 ل.س (ما يعادل 546.7 دولاراً أمريكياً)، وعلى مستوى محافظة اللاذقية، بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري في ريف اللاذقية نحو 29124

ليرة شهرياً (ما يعادل 582.5 دولاراً أمريكياً)، 48.1 % من هذا الإنفاق على السلع الغذائية، والباقي على السلع غير الغذائية [3].

علماً أن متوسط الأجور الحالية في سورية يبلغ نحو 300 ألف ل.س/شهرياً (ما يعادل نحو 20 دولاراً أمريكياً)، ما يعكس التدهور الكبير لمعيشة معظم السكان، وتفاقم التضخم في أسعار الأغذية وغيرها من المنتجات، ويعرّض الأمن الغذائي، والاجتماعي لأخطار تصعب مواجهتها.

وفي العام 2019 وصلت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً في سورية إلى نحو 71.1 % (منها 35.3 % معرضة لانعدام الأمن الغذائي)، مقابل (28.9 %) للأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، وهذه النسبة يمكن اعتبارها تقديراً تقريبياً لمعدل الفقر المدقع (الغذائي)، والذي كان يمثل نحو (1.1 %) من إجمالي السكان في العام 2010 [4].

وقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العام 2022 إجمالي المحتاجين إلى شكل من أشكال المساعدات الغذائية، والزراعية في سورية بنحو (15) مليون، منهم (12.1) مليون يفتقرون إلى الأمن الغذائي، والمعرضين لخطر انعدام أمنهم الغذائي بنحو (2.9) مليون شخص، والذين بدورهم قد يفقدون أمنهم الغذائي في حال استمرار تفاقم الأزمة، والأوضاع المعيشية [6].

المشكلة البحثية:

تراجعت حالة الأمن الغذائي في سورية بفعل عوامل عديدة فرضتها الحرب التي دخلت عامها الثالث عشر، ومع توقف الإحصاء السكاني، ومسوح دخل ونفقات الأسرة، وعدم إتاحة نتائج مسوح الأمن الغذائي، وبالتالي غياب البيانات السكانية الدقيقة اللازمة لتحليل الظواهر المجتمعية، ووضع خطط التنمية المتناسبة، شكل العامل الديموغرافي عاملاً ضاغطاً في هذا المجال، خاصة مع موجات النزوح لقطاع واسع من السوريين، باتجاه المناطق الأكثر استقراراً ، ومنها ريف محافظة اللاذقية، مما شكل تحدياً صعباً لمعيشة الناس هناك في ظل تراجع المردود من العمل الزراعي، وبالتالي تأثر الأمن الغذائي سلباً للأسر الريفية في مقابل التضخم الكبير للأسعار، وتدنّي مستوى المعيشة عموماً، وبالتالي يمكن طرح التساؤلات الآتية :

ماهي حالة الأمن الغذائي في ريف محافظة اللاذقية ؟

هل تؤثر العوامل الديموغرافية على الأمن الغذائي للأسر الريفية في ريف محافظة اللاذقية ؟

ماهي العوامل الديموغرافية الأكثر تأثيراً على الأمن الغذائي في ريف محافظة اللاذقية ؟

أهمية البحث وأهدافه:

توخى البحث استخلاص بعض المعلومات المرتبطة بأوضاع الأمن الغذائي، وأهم الخصائص الديموغرافية للأسر المعيشية المؤثرة فيه في ريف محافظة اللاذقية، نظراً لما قد تقدمه مثل هكذا بيانات من فائدة لراسمي الخطط والسياسات، وخاصة على المستوى الإقليمي، وكذلك للباحثين و المشتغلين في حقل التنمية الريفية، في الجهات الحكومية أو الأهلية، بغية تضمين العامل الديموغرافي والسكاني في صلب البرامج التنموية المعتمدة، وسياسات تعزيز الأمن الغذائي لأفراد المجتمع.

وعليه سعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

تقدير أوضاع الأمن الغذائي للأسر الريفية في محافظة اللاذقية. تقييم دور العامل الديموغرافي، وتأثيره على أوضاع الأمن الغذائي للأسر الريفية.

فرضيات البحث:

يمكن إجمال فرضيات البحث بالآتي:

يتسم الأمن الغذائي للقسم الأكبر من سكان ريف اللاذقية بالضعف والهشاشة. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الغذائي والعوامل الديموغرافية.

يعد جنس رب الأسرة أكثر العوامل الديموغرافية تأثيراً في حالة الأمن الغذائي.

منهجية البحث:

الحدود الزمانية والمكانية: شمل البحث ريف محافظة اللاذقية، وتم جمع البيانات ما بين (1 أيلول و 15 تشرين الثاني من العام 2023)، وقد اعتُمدت الأسرة المعيشية كوحدة معاينة، وهي الأسرة التي يتشارك أفرادها المسكن، والدخل، والإنفاق.

نُفذ البحث من خلال استمارة استبيان صممت لغرض البحث، تم توزيعها على العينة المدروسة، اعتماداً على طريقة العينة العشوائية الطبقية متعددة المراحل Multi-stage Stratified sampling في تحديد العينة المدروسة [2]، من خلال تقسيم الريف حسب المناطق الإدارية في جبلة والحفة والقرداحة وريف منطقة المركز، وتمثيل كل منطقة بحسب الوزن النسبي للأسر فيها، وتالياً تمثيل كل ناحية بحسب وزنها النسبي ضمن كل منطقة، وصولاً لاختيار قريتين من كل ناحية عشوائياً.

وقد بلغ حجم العينة المدروسة 384 أسرة، وفق معادلة Krejci & Morgan [9] عند مستوى المعنوية 5 %، حيث بلغ عدد الأسر الريفية نحو (163628) أسرة تمثل مجتمع البحث، بنسبة 51.4 % من مجمل الأسر المعيشية في محافظة اللاذقية والبالغة 318118 أسرة وفق مديرية إحصاء اللاذقية للعام 2020.

و لغاية تقدير حالة الأمن الغذائي للأسر الريفية، تم اعتماد أحد مؤشرات برنامج الأغذية العالمي المستخدمة في تصنيف الأسر المعيشية وفق إنفاقها الغذائي، وهو حصة الإنفاق على الغذاء Food Expenditure Share (FES) ونسبة هذا الإنفاق من جملة الإنفاق الكلي للأسرة، (استناداً لبيانات الإنفاق الأسري على الغذاء وغير الغذاء خلال الشهر السابق لبدء تنفيذ الاستبيان)، ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

معدل الإنفاق على الغذاء = (إنفاق الأسرة على الغذاء / إجمالي الإنفاق) × 100

و يفترض أنه كلما زادت حصة الإنفاق على الغذاء من جملة الإنفاق الأسري الكلي، كانت الأسرة أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وللهشاشة الاقتصادية [8] . وبحسب هذا المؤشر، يمكن تقسيم الأسر وفق إنفاقها على الغذاء، إلى مجموعتين أساسيتين، وكل مجموعة أساسية تضم مجموعتين فرعيتين، كما يوضح الجدول أدناه.

الجدول (1) تصنيف الأسر المعيشية بحسب نسبة إنفاقها الغذائي

المؤشر	الآمنون غذائيا		غير الآمنين غذائياً	
	آمن غذائياً	آمن غذائياً بشكل هامشي	غير آمن غذائياً بشكل معتدل/متوسط	غير آمن غذائياً بشكل حاد/شديد
حصة الإنفاق على الغذاء (FES)	< % 50	% 65-50	% 75-65	≥ %75

المصدر: برنامج الأغذية العالمي، 2021

كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات الديموغرافية على الأمن الغذائي للأسر المدروسة بدلالة إنفاقها الغذائي، من خلال المعادلة:

$$\mathbf{y_i = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + \ldots + a_nX_n + e}$$

Y_i: المتغير التابع بدلالة متوسط حصة الإنفاق على الغذاء

$X_1, X_2, \ldots, X_n$: قيمة المتغيرات المستقلة (المؤشرات الديموغرافية المدروسة)

$\alpha_1, \alpha_2, \ldots, \alpha_n$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

α_0 : ثابت معادلة الانحدار

e : الخطأ المعياري

مع استبعاد الثابت من المعادلة المقدرة في حال عدم معنويته، وبالتالي يصبح شكل المعادلة :

$$\boldsymbol{y_i = a_1X_1 + a_2X_2 + \ldots + a_nX_n + e}$$

وبالنسبة للمتغيرات المستقلة المدروسة، تناول البحث المتغيرات الديموغرافية الآتية:
حجم الأسرة، عمر رب الأسرة، جنس رب الأسرة، المستوى التعليمي لرب الأسرة، الحالة الزواجية لرب الأسرة، وقطاع العمل، و عدد المشتغلين والعاطلين في الأسرة.

النتائج والمناقشة:

بلغ متوسط الإنفاق الإجمالي للأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي في ريف اللاذقية، نحو 1849 ألف ل.س، وكانت الحصة الأكبر من هذا الإنفاق (69.4 %) على الغذاء، كما يوضح الجدول أدناه.

الجدول (2) متوسط إنفاق الأسرة في ريف اللاذقية، وحصة الإنفاق على الغذاء

البيان	المبلغ (ألف ل.س)	النسبة %
متوسط الإنفاق الغذائي الشهري	1283	69.4
متوسط الإنفاق غير الغذائي الشهري	566	30.6
متوسط إنفاق الأسرة شهرياً	1849	100

المصدر: تم حسابه من قبل الباحث استناداً إلى بيانات العينة المدروسة

التحليل الوصفي الديموغرافي لحالة انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر المعيشية في ريف اللاذقية:
من خلال التركيب الديموغرافي، والتحليل الوصفي لعوامله المساهمة، توزعت حالة انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر المعيشية المدروسة كالآتي:

أ. حجم الأسرة:

شكلت الأسر التي يتراوح عددها بين 5-6 أفراد نحو 78.6 % من إجمال الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي في ريف اللاذقية، وذلك لأن عدد أفراد هذه الأسر هو الأقرب إلى متوسط حجم الأسر الريفية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي في العينة المدروسة، والبالغ 5.2 فرداً.

ب. عمر رب الأسرة:

تركز انعدام الأمن الغذائي لدى الفئة العمرية (40-60 سنة) من أرباب الأسر المعيشية، والتي شغلت ما نسبته 83 % من إجمالي الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، وهذا طبيعي كون هذه الفئة العمرية هي الفئة الغالبة في العينة المدروسة، إضافة إلى أن النفقات الأسرية خلال هذه المرحلة تتزايد، وتتنوع على الغذاء والتعليم والنقل وغير ذلك، في حين شغلت الفئة العمرية (حتى 40 سنة)، والفئة (فوق 60 سنة) نحو 13.4 % ، و 3.6 % على التوالي من إجمالي الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي.

جـ. جنس رب الأسرة المعيل:

بلغت نسبة الأسر التي يرأسها (يعيلها) ذكور 92 % من إجمال الأسر الريفية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، في حين كان 8 % من أرباب الأسر إناثاً، وهذا يعكس الحالة الذكورية السائدة في أغلب الأسر الريفية، وتمركز القرار الاقتصادي، وتسيير شؤون الإنفاق لدى الأسر بيد الرجل، مقابل تدنّي المساهمة الاقتصادية للمرأة بحكم التقاليد لأعراف التي ماتزال سائدة في الغالب.

د. تعليم رب الأسرة:

تركز انعدام الأمن الغذائي لدى أرباب الأسر المعيشية من ذوي التعليم الأساسي، والتي شغلت ما نسبته 57.2 % من إجمالي الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، ونحو 33.9 % من ذوي التعليم الثانوي، و 8.9 % من خريجي

المعاهد والجامعات، وهذا يعكس الدور المهم للتعليم، والفرص التي يتيحها لتحسين مستوى المعيشة عموماً، والأمن الغذائي للأسرة بشكل خاص.

هـ. الحالة الزواجية لرب الأسرة:

شكّلت الأسر التي يعيلها متزوجون النسبة الأعلى بين الأسر الريفية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، بنحو 82 %، وهذا طبيعي كون غالبية الأسر المدروسة يرأسها متزوجون، مقابل 5.4 % للأسر التي يعيلها مطلقون، و 21.4 % للأسر التي يرأسها مترمّلون، وهذا يشير إلى ارتفاع معدل الترمل بين هذه الأسر، والأثر الكبير لفقدان أحد الوالدين على استقرار الأسرة وأمنها الغذائي.

و.العمل والبطالة في الأسرة:

وصلت نسبة المشتغلين (ممن هم في سن العمل) في الأسر الريفية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي إلى نحو 61.2 % ، مقابل 38.8 % لغير المشتغلين، وقد يبرر هذا الأمر تراجع دور الزراعة، والعائد من النشاط الزراعي بالنسبة للأسر الريفية، وبالتالي عزوف الكثيرين عن العمل الزراعي، الذي يعدّ الركن الأساسي للأمن الغذائي، وخاصة في الأرياف، والبحث عن سبل عيش أفضل، في مجالات متنوعة، وبالتالي تزايد الهجرة الداخلية، والخارجية للأفراد المنتجين للغذاء، وتحولهم إلى مستهلكين له.

ز. التسرب من التعليم في الأسرة:

بلغت نسبة الأبناء الملتحقين بالمراحل المختلفة للتعليم (ممن هم في سن التعليم) في الأسر الريفية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي إلى نحو 88.6 % ، في حين وصلت نسبة المتسربين إلى 11.4 % ، و هذا الأمر يعكس ارتفاعاً كبيراً في نسبة التسرب بين الأبناء، بفعل تحدّيات المعيشة، والدخول في سوق العمل للمساعدة في تأمين متطلبات الحياة، مع ما تتركه ظاهرة التسرب من أثر كبير على معيشة الأسرة، وأمنها الغذائي.

حـ.قطاع عمل رب الأسرة:

تركز انعدام الأمن الغذائي لدى أرباب الأسر المعيشية العاملين في القطاع العام، والتي شغلت ما نسبته 66.1 % من إجمالي الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، ونحو 33 % للمشتغلين في القطاع الخاص غير المنظم (بما فيه النشاط الزراعي)، والنسبة المتبقية للمشتغلين في القطاع الخاص المنظم، وهذه النسب تظهر تراجع دور الزراعة كسبيل للعيش، وكمصدر رئيس للدخل في الريف، كما تشير إلى أن الاعتقاد بأن العمل لدى مؤسسات القطاع العام يوفّر نوعاً من الحماية الاجتماعية، مازال هو الغالب (وإن بنسبة أقل) عند الشريحة الأكبر من سكان الريف، على الرغم من تدهور مستوى الأجور في هذا القطاع، والذي يضمن لرب الأسرة مكاناً ثابتاً بين الفقراء، ما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي للأسرة .

التحليل القياسي للعوامل الديموغرافية المؤثرة على الأمن الغذائي في ريف اللاذقية:

بهدف تقدير معادلة انحدار المتغير التابع (الأمن الغذائي) على المتغيرات الديموغرافية المستقلة التي تمثلها خصائص الأسرة (حجم الأسرة، عمر رب الأسرة، جنس رب الأسرة، المستوى التعليمي لرب الأسرة، الحالة الزواجية لرب الأسرة، وقطاع العمل، و عدد المشتغلين والعاطلين في الأسرة)، أُدخلت في المعادلة كل المتغيرات المستقلة، وتم استبعاد المتغيرات ذات الارتباط الخطي، و بينت نتائج التحليل الموضحة في الجدول (3) النتائج التالية:

-جنس رب الأسرة:

تبين أن التأثير الأكبر على أمن الأسرة الغذائي كان لمتغير جنس رب الأسرة المعيل، حيث بلغت القيمة

المعيارية لمعامل الانحدار 0.41 ، وكانت القيمة غير المعيارية نحو (152 ألف) ل.س، وهذا يعني أن متوسط إنفاق الأسرة التي يعيلها ذكور على الغذاء، أعلى من متوسط إنفاق الأسرة التي يعيلها إناث بمقدار (152 ألف)ل.س، وبالتالي فرصة تحقيق الأمن الغذائي لدى الأسر التي يعيلها ذكور أكبر من تلك التي تعيلها إناث، وذلك في حال تثبيت تأثير المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وعدم تأثير بقية المتغيرات غير المدرجة، وهذا يتفق مع [10] (Ipek, 2022).

-حجم الأسرة:

كان لحجم الأسرة تأثيره السلبي على الإنفاق الغذائي للأسرة، إذ بلغت القيمة المعيارية لمعامل الانحدار (0.26-)، وكانت القيمة غير المعيارية نحو (37 ألف) ل.س، ما يعني أنه مع كل زيادة في حجم الأسرة بمقدار فرد واحد، يقل متوسط إنفاق الأسرة على الغذاء بمقدار (37 ألف) ل.س، وبالتالي فإن الأمن الغذائي للأسر كبيرة الحجم يكون مهدداً بشكل أكبر، بالمقارنة مع الأسر قليلة العدد، وذلك في حال تثبيت تأثير المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وعدم تأثير بقية المتغيرات غير المدرجة، وهذا يتفق مع (المقدم، 2022) [1].

-حالة رب الأسرة الزواجية:

كانت الحالة الزواجية لرب الأسرة (حالة الترمّل) من العوامل الديموغرافية المؤثرة سلباً على إنفاق الأسرة الغذائي، إذ بلغت القيمة المعيارية لمعامل الانحدار (0.15-) ، وكانت القيمة غير المعيارية نحو (54 ألف) ل.س، وهذا يعني أن الأسرة التي يعيلها أرمل، يقل متوسط إنفاقها على الغذاء بمقدار (54 ألف) ل.س، وبالتالي يتهدد أمنها الغذائي بشكل أكبر، مقارنة بالأسرة التي يعيلها متزوج، وذلك في حال تثبيت تأثير المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وعدم تأثير بقية المتغيرات غير المدرجة.

- عدد الملتحقين بالتعليم:

كان عدد الملتحقين بالتعليم (في كافة المراحل) أيضاً من العوامل الديموغرافية المؤثرة سلباً على إنفاق الأسرة الغذائي، إذ بلغت القيمة المعيارية لمعامل الانحدار (0.56−)، وكانت القيمة غير المعيارية نحو (118 ألف) ل.س، وهذا يعني أن وجود أحد الأفراد الملتحقين بالتعليم في الأسرة، يقلل متوسط إنفاقها على الغذاء بمقدار (118 ألف) ل.س، وبالتالي يتهدد أمنها الغذائي بشكل أكبر، مقارنة بالأسرة التي ليس بين أفرادها من هو ملتحق بالتعليم المدرسي أو الجامعي، وذلك في حال تثبيت تأثير المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وعدم تأثير بقية المتغيرات غير المدرجة، وهذا يدلّل على الكلفة العالية التي باتت الأسرة تنفقها على تعليم أبنائها، من خلال تسجيلهم في الدورات والمعاهد التعليمية الخاصة، أو ما يعرف بساعات الدروس الخصوصية، في ظل تردّي التعليم الرسمي، وانعكاس ذلك سلباً على مقدرة الأسرة لتلبية متطلباتها الغذائية الضرورية.

معادلة انحدار المتغير التابع (الأمن الغذائي) على المتغيرات الديموغرافية المستقلة:

ومن الجدول (3)، واعتماداً على ثوابت المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (X_1 جنس رب الأسرة المعيل X_2 – حجم الأسرة X_3 – الحالة الزواجية أرمل X_4 – عدد الملتحقين بالتعليم)، والمشار إليها في الجدول (3)، يمكن كتابة معادلة الانحدار للأمن الغذائي كالآتي:

$$y_i = 1071.98 + 0.41X_1 - 0.26X_2 - 0.15X_3 - 0.56X_4 + 87.728$$

الجدول (3) نتائج تقدير معادلة العوامل الديموغرافية وتأثيرها على الأمن الغذائي الأسري في ريف اللاذقية

المتغيرات الديموغرافية	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
جنس رب الأسرة المعيل	*152.323	24.01	0.41	6.344	.000
حجم الأسرة	-*37.182	10.713	-0.26	-3.471	.001
عمر رب الأسرة	17.795	19.246	0.063	.925	0.356
المستوى التعليمي لرب الأسرة	76.925	10.925	0.454	7.041	0
الحالة الزواجية مطلق	63.191	29.499	0.072	2.142	0.034
الحالة الزواجية أرمل	-*54.261	15.427	-0.152	-3.517	.001
عدد العاطلين ممن هم في سن العمل	-10.176	9.447	-0.051	-1.077	0.283
عدد المشتغلين في الأسرة	3.608	12.217	0.015	0.295	0.768
عدد المتسربين من الأبناء	177.508	22.934	0.364	7.74	0.055
عدد الملتحقين بالتعليم	-*117.854	13.186	-0.564	-8.938	.000
عمل رب الأسرة قطاع عام	-86.033	32.235	-0.273	-2.669	0.008
عمل رب الأسرة قطاع خاص منظم	40.207	28.965	0.133	1.388	0.167
عمل رب الأسرة – خاص غير منظم	137.111	37.548	0.234	3.652	0
R-square = 0.761, Adjusted R-square = 0.751, DW=1.923					

المصدر: مخرجات البرنامج SPSS استنادا الى بيانات الاستقصاء الميداني للعينة المدروسة * دال إحصائياً عند مستوى 0.05

نتائج اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:

استناداً إلى مؤشر الإنفاق الأسري على الغذاء، بلغت نسبة الأسر الآمنة غذائياً (42.6 %)، و (57.4 %) للأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي في ريف محافظة اللاذقية، أي أن 57.4 % من الأسر الريفية تتجاوز حصة إنفاقها على الغذاء 65 % من جملة إنفاقها، ما يعني أن غالبية الأسر الريفية تعاني الضعف، والهشاشة الاقتصاديين، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى للبحث.

الفرضية الثانية:

بينت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدّل لنموذج الانحدار المقدّر بلغ 75.1 %، ما يعني أن الخصائص الديموغرافية للأسرة تفسر نحو 75 % من ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في ريف اللاذقية، ما يعزز الفرضية الثانية للبحث، وبلغت قيمة الاختبار (DW=1.92) مما يشير إلى غياب الارتباط الذاتي في بواقي النموذج المقدر، كذلك غياب مشكلة الارتباط الخطي لكون قيمة معامل تضخم التباين لكل المتغيرات أقل من 5.

الفرضية الثالثة: أظهرت نتائج التحليل أن متوسط إنفاق الأسرة التي يعيلها ذكور على الغذاء، أعلى من متوسط إنفاق الأسرة التي يعيلها إناث، وبالتالي ترجيح كفة الأسر التي يعيلها ذكور لتحقيق أمنها الغذائي على تلك التي تعيلها إناث،

وذلك في حال تثبيت تأثير المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وعدم تأثير بقية المتغيرات غير المدرجة، وهذا يعزز فرضية البحث الثالثة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

البعد الديموغرافي عامل مهم من العوامل المؤثرة على أوضاع الأمن الغذائي.

يعاني معظم سكان الريف انعدام الأمن الغذائي، والهشاشة الاقتصادية، في ظل تجاوز الإنفاق الأسري على الغذاء ثلثي الإنفاق الإجمالي.

تراجع الاعتماد على النشاط الزراعي كسبيل رئيس للعيش، أمام بقية النشاطات الأخرى لدى قسم كبير من الأسر الريفية، نظراً للكلفة العالية وقلة العائد من الزراعة، وبالتالي انتقالها من موقع الإنتاج إلى الاستهلاك، مما أضرّ بشكل حادّ بدور الريف كضامن للأمن الغذائي.

تركزت ظاهرة انعدام الأمن الغذائي بنسبة عالية لدى أرباب الأسر العاملين في مؤسسات القطاع العام، مما يشير إلى التدنّي الكبير للأجور، وعدم كفايتها لتحقيق مستوى لائق من الأمن الغذائي الأسري.

كان جنس رب الأسرة أكثر المتغيرات الديموغرافية التي أثّرت بشكل إيجابي على الأمن الغذائي للأسرة، بينما كان لحجم الأسرة، والحالة الزواجية لرب الأسرة، وعدد الملتحقين بالتعليم، تأثير سلبي على أمن الأسرة الغذائي.

التوصيات:

وبناء على النتائج السابقة أوصى البحث بالآتي:

ضرورة التحليل الدقيق للحالة الديموغرافية والسكانية في الريف، وتأثيراتها على ظاهرة الأمن الغذائي للسكان.

إتاحة البيانات الدقيقة والمحدّثة الخاصة بالأمن الغذائي، والواقع الديموغرافي، أمام الباحثين، والجهات ذات الصلة بهذا الشأن، من أجل إنتاج دراسات يمكن البناء على نتائجها.

التركيز على المتغيرات الديموغرافية المدروسة، وإدماجها في الخطط التنموية، بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وضمناً الأمن الغذائي للسكان.

مراعاة التوازن الإنمائي، بشكل ينصف سكان الريف، ويمنحهم فرصاً تنموية، تثبتهم في أرضهم، وتشجع على تطوير نشاطهم الزراعي، بما ينعكس إيجاباً على الأمن الغذائي للجميع.

References:

[1] L. Al-Mukaddem, J. Al-Ali, and W. Habib, Livelihood Diversification and its Impact on Food Security Status for Farm Households Case Study: The Coastal Area, [in Arabic], Syrian Journal of Agricultural Research -SJAR, Syria, 2022.

[2] A. Patshirji, Social Science Research Principles, Curricula and Practices, [in Arabic], translated by Dr. Khaled bin Nasser Al Hayyan, second edition, Al -Yazouri Scientific for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2015.

[3] Central Bureau of Statistics (cbssyr), Family income and expenditures survey for the year 2009-2010, Damascus, Syria, 2010.

[4] Planning and International Cooperation Commission (PICC), First Voluntary National Review on the Sustainable Development Goals. Damascus, Syria, 2020.

[5] ESCWA, Syria at War: Eight Years On, report by Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and the University of St Andrews, 2020.
[6] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), Syrian Arab Republic: 2022 Humanitarian Needs Overview, 2022.
[7] Syrian Commission for Family and Population Affairs SCFA, The State of the Syrian Population 2020, Fourth National Report, [in Arabic], Damascus, 2022.
[8] WFP, Technical Guidance for WFB Consolidated Approach for Reporting Indicators of Food Security (CARI), 3nd Edition, Rome, Italy, 2021.
[9] R. V. Krejcie, D. W. Morgan, Determining Sample Size for Research Activities. Educational and Psychological Measurement, 1970.
[10] O. IPEK, The Dynamics of Household Food Insecurity in Turkey. Sosyoekonomi, Turkey, 2022.